

العنف الإلكتروني عبر موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) اتجاه النساء خلال جائحة كوفيد-19 في محافظة إربد



تأتي ورقة السياسات هذه ضمن مشروع " نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية" المنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبدعم من IM الشريك السويدي للتنمية في الشرق الأوسط. حيث يهدف المشروع إلى إكساب 20 متدرباً ومنتدربةً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA
Institute

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: أيوب محمد الفوارس، نور علي عباينة.

طبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن © 2021
صنع في الأردن

1. جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي.....	4
2 المصطلحات الرئيسية.....	5
3 مقدمة.....	6
4 مناقشة النتائج.....	8
4.1 واقع العنف الإلكتروني عبر الفيس بوك اتجاه النساء.....	9
4.2 شجرة المشكلات.....	10
4.3 أسباب ممارسة العنف الإلكتروني عبر الفيس بوك اتجاه النساء خلال جائحة كوفيد – 19:.....	11
4.4 الآثار الناتجة عن ممارسة العنف الإلكتروني عبر الفيس بوك على النساء خلال جائحة كوفيد – 19:.....	12
5 الخيارات والبدائل.....	12
6 الملحق.....	16

1 الملخص التنفيذي

نعيش اليوم في عصر سيمته التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الاتصالات، وفي مقدمتها تقع مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت شرياناً هاماً للحياة بمختلف مجالاتها وجزءاً رئيسياً من نشاطات الإنسان الاجتماعية والثقافية والعملية والمؤسسية اليومية، وعلى الرغم من المزايا العديدة التي قدمتها إلا هناك ضريبة لذلك،¹ بحيث نتج عنها العديد من المشاكل التي يواجهها المجتمع بمختلف شرائحه ومن ضمنها النساء، ولعل أبرزها ما يسمى ب **ظاهرة العنف الإلكتروني**.

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفييس بوك) اتجاه النساء خلال جائحة كوفيد – 19، من خلال التعرف على واقع العنف الإلكتروني المُمارس عليهنّ وأسبابه وأشكاله والآثار الناتجة عنه خلال الجائحة، بالإضافة إلى اقتراح سياسات عامة من شأنها التخفيف من جِدّة هذه القضية، عن طريق:

1- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت هذا الجانب، وكذلك مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) لعام 2015.

2- عقد جلسة نقاش مركزة مع مجموعة من النساء في محافظة إربد والبالغ عددهن (12) سيدة تعرضنّ للعنف الإلكتروني عبر وسيلة التواصل الاجتماعي (الفييس بوك) خلال جائحة كوفيد – 19.

3- عقد مقابلتين معمقتين شبه منظمتين مع ذوي الاختصاص في هذا الشأن؛ حيث تمت مقابلة الأستاذة المحامية إنعام العشا المستشارة القانونية في معهد تضامن النساء الأردني والأستاذة نهى محريز مستشارة شبكة المرأة لدعم المرأة.

4- نشر استبيان إلكتروني موجه للنساء في محافظة إربد خلال الفترة الزمنية 2021/7/6 – 2021/8/16، باستجابة بلغت 87 سيدة.

وتوصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها ارتفاع حالات العنف الإلكتروني عبر الفيس بوك في ظل جائحة كوفيد - 19، لعدة أسباب منها:

- 1 - ضعف الضوابط والقوانين في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
- 2 - قلة الوعي التكنولوجي في الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي.
- 3 - قلة الوعي بالقوانين والعقوبات المتعلقة بالعنف الإلكتروني.

1 عباينة، نور وجرادات عبد الكريم. 2021. فاعلية العلاج المختصر المركز على الحل في خفض الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي لدى عينة من اللاجئات السوريات في الأردن. مجلة جامعة الخليل للبحوث، 16(1)، 192-222.

4 - الثقافة المجتمعية حول عدم التبليغ خوفاً من الوصمة الاجتماعية.

لتنعكس هذه النتائج مُجمعةً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنساء.

قدمت الورقة سياسات عامة مُقترحة والتي من شأنها التخفيف من جدة آثار العنف الإلكتروني على النساء وتحديدًا في ظل الأزمات مثل جائحة كوفيد - 19، أهمها:

- 1 - سياسة عامة لرفع الوعي المجتمعي حول قضية العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء خلال الجائحة.
- 2 - سياسة عامة لتعزيز وتطوير الإطار القانوني الذي يعالج العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء.
- 3 - سياسة عامة لتعزيز التدابير المؤسسية والإدارية الخاصة بالعنف الإلكتروني الموجه ضد النساء.
- 4 - سياسة عامة لإدراج النساء في خطط إدارة الأزمات والطوارئ.

2 المصطلحات الرئيسية

- مواقع التواصل الاجتماعي: "مجموعة من الأدوات التي تساعد الأفراد على تشكيل مجتمعات افتراضية، مما يعطيهم العديد من الفرص للتفاعل مع عدد كبير من الناس ومواكبة العالم".² ولغايات الدراسة فقد تم اعتماد الفيس بوك؛ لاعتباره شبكة عالمية تضم عدداً هائلاً من المستخدمين ويعد أكثر مواقع التواصل الاجتماعي نجاحاً وانتشاراً.³
- العنف ضد النساء: "أي فعل عنيف مدفوع بعصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء كانت جسمية أو جنسية أو نفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".⁴
- العنف الإلكتروني: "كل إيذاء مادي أو معنوي يتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي من سب أو شتم أو تهديد أو استغلال أو انتحال شخصية، ويسبب تأثيرات غير مرغوبة لدى الضحية".⁵
- الفيس بوك: "موقع تم إنشاؤه عام (2004)، يُعتبر من أكثر مواقع التواصل الاجتماعي نجاحاً، يضم عدداً كبيراً من الأفراد، يمكن لأعضائه مشاركة التعليقات والصور ومقاطع الفيديو والمقالات، ويمكنهم التفاعل مع الأعضاء الآخرين باستخدام الإعجاب أو التعليق أو المشاركة".⁶

2 عيابه، نور. 2020. فاعلية العلاج المختصر المركز على الحل في خفض الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي لدى عينة من اللاجئات السوريات. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك: الأردن.

3 عيابه، نور وجرادات، عبد الكريم. 2021، مرجع سابق.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إعلان بشأن العنف القضاء على العنف ضد المرأة. 2021

4 <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ViolenceAgainstWomen.aspx>

5 محمدي، فوزية. 2018. تأثير العنف الإلكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية لدى الشباب: دراسة ميدانية بمدينة ورقلة. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية 40: 47-55.

6 عيابه، نور وجرادات عبد الكريم. 2021، مرجع سابق.

3 مقدمة

من الطبيعي أن يشهد العالم تغيّراً في بعض جوانب الحياة، ولكن من غير المؤلف التعرض لظاهرة تمس العالم أجمع في ظروف غير متوقعة كما هو الحال مع جائحة كوفيد – 19، وتدفعه إلى التغيير المفاجئ في أنماط الحياة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية والصحية. وأن يُطلق العالم أجمع صافرات الإنذار بالتحذير والالتزام بالأوامر والضوابط الجديدة وعلى رأسهم الالتزام بالحظر المنزلي؛ ليطرك ذلك آثاراً كأثار الفيروس ولكن على الصعيد النفسي.

توفر وسائل التواصل الاجتماعي في هذه الأوقات مَنفذاً للمستخدمين؛ ليعبّروا من خلالها عن استجاباتهم الفردية والجماعية حول تفشي جائحة كورونا باتجاهين، اتجاه إيجابي يحاول التعايش مع الأزمة وتخطيها، واتجاه سلبي يحاول توظيف الأزمة لنشر الشائعات والخرافات وأحياناً لنشر توجّهات عنصرية أو إجرامية أو حتى أيديولوجية مختلفة⁷.

وبحسب موقع جريدة الدستور، يحتل الأردن مرتبة عالية في العالم في عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والبالغ عددهم ب 2,7 مليون مستخدم أي بنسبة 25% من السكان وبعده حسابات يقدر ب 5 ملايين و700 ألف حساب، ويرجع ذلك لاستخدام الأردنيين للإنترنت بنسبة قد تصل إلى ثمان ساعات يومياً، ويعد موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك من أكثر المواقع انتشاراً في الأردن وخاصة ضمن الفئة العمرية 29 عاماً فأقل⁸.

شاع في السنوات الأخيرة مفهوم العنف الإلكتروني ضد النساء على نطاق واسع في ظل الانفتاح التكنولوجي الكبير، والذي بدوره أخذ منحى واسع من الأشكال أبرزها: الابتزاز، والتحرش الجنسي، والتهديدات، وجمع الوثائق، ورسائل المضايقات، وتبادل المحتوى الإباحي، وانتحال الشخصية والاتجار بالبشر. وتكمن خطورته أنه يستخدم فضاءً واسعاً جداً وهو فضاء الإنترنت، وإجراءات السيطرة على تعميم الإساءة أو انتهاك الخصوصية ونشر معلومات خاصة ليست بالموضوع السهل، بالإضافة إلى أن القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية غير معروفة للجميع باعتبارها موضوعاً حديثاً نسبياً والجمهور وخاصة النساء لا يعرفن الكثير عنه، كما أن الفضاء الإلكتروني مُتجدد يومياً وهناك تكنولوجيا حديثة تصدر كل يوم وعليه لابد من مواكبة القوانين والتشريعات الوطنية لهذه المستجدات بشكلٍ دوري⁹.

وهناك العديد من الأسباب التي تدفع لممارسة العنف الإلكتروني، منها: تحقيق المنافع الخاصة والمكاسب الشخصية، العوامل النفسية والأسرية والبيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاختلاف الثقافي، صعوبة الكشف عن الهوية

7 مواقع التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين في عصر كورونا، DW. 2020.

<https://www.dw.com/ar/a-53139719> مواقع التواصل الاجتماعي-سلاح ذو-حدين-في-عصر-كورونا/53139719

8 الأردن الأول عالمياً في استخدام منصات التواصل الاجتماعي، الدستور. 2019.

<https://www.addustour.com/articles/1068696>

9 العنف الإلكتروني ضد النساء بين القيود المجتمعية والآليات القانونية، نون بوست. 2021.

<https://www.noonpost.com/content/40000>

الحقيقية للجاني، والخوف من الفضيحة الذي يدفع للتستر على مرتكبي هذه الأفعال، كما يُعتبر الجهل في الاستخدام الآمن للمواقع الإلكترونية سبباً رئيسياً في الوقوع فريسة لهذه الأمور، فضعف الوعي في التعامل مع الروابط الاختراقية وفتحها دون التأكد منها؛ يسهل اختراق الحساب، بالإضافة إلى ضعف الوعي حول وسائل تأمين الخصوصية، مثل: استخدام كلمات مرور سهلة الوصول، ترك الحسابات الخاصة مفتوحة على أجهزة أخرى.¹⁰ ومن الناحية الأخرى، هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل النساء ضحية للعنف الإلكتروني، منها: مشاركة البيانات الخاصة مع الآخرين، عدم الالتزام بإعدادات الحماية على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، الاستهانة بأهمية المعلومات المنشورة وعدم الوعي باحتمالية استخدامها من قبل الآخرين، التواصل مع الغرباء والتفاعل معهم، الخوف من مشاركة العنف الإلكتروني مع الموثوقين من الأهل والأصدقاء، والانصياع للتهديد من المجرمين، والخوف من الإبلاغ للجهات الأمنية المختصة.¹¹

وبالنسبة للآثار المترتبة على العنف الإلكتروني فيرى المختصون أن العنف الإلكتروني ليس له أي أثر إيجابي، فهو يحد من العلاقات الاجتماعية للأفراد، ويجعلهم يميلون إلى العزلة والانطواء، ويحاطون بمشاعر من الاغتراب النفسي وخيبة الأمل والكآبة والسوداوية، وصراع القيم، والإحساس بالتهميش واليأس والإحباط، ويعانون من سوء التكيف، والتناقض والازدواجية وعدم الانسجام، ويعزز سلوكيات العظمة والنجسية.¹²

وعلى الصعيد القانوني، أُصدرَ قانون الجرائم الإلكترونية منذ عام 2013 والذي يعاقب على الجرائم التي ترتكب بواسطة وسائل إلكترونية، وبمراجعة هذا القانون نجد أنه لم يتضمن نصاً يعاقب على العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء وإنما تم الإشارة بهذا القانون إلى العقاب أو ملاحقة مرتكبي الجرائم بواسطة الوسائل الإلكترونية التي يكون مضمونها: ابتزاز النساء من خلال الصور أو إجبارهن على ممارسات غير الأخلاقية، مثل: الدعارة والبلغاء وغيرها من السلوكيات، وتضمن أيضاً القانون نصاً يعاقب على جرائم الذم¹³ والقذف¹⁴ والتحقير¹⁵ التي ترتكب ضد أي شخص ذكراً كان أو أنثى وفق المادة 11 من القانون. وتقوم وحدة الجرائم الإلكترونية في مديرية الامن العام بملاحقة ومتابعة أي جرم يرتكب بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

وبالرغم من ذلك، أظهرت نتائج بحثية إلى أن (47%) من المترشحات للانتخابات النيابية الأخيرة في الأردن واجهن تنمرًا إلكترونيًا وتحريضاً على عدم التصويت لهنّ. حيث أشارت الأرقام التقديرية إلى تعرض نحو (37%) من الأردنيين وخاصة

10 ابراهيم، رهام. 2017، دور الجامعة في مواجهة مخاطر العنف الإلكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي "دراسة تحليلية"، مجلة تطوير الأداء الجامعي (2)5.

11 مدير البحث الجنائي، وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، جراسا.

https://www.facebook.com/cybercrimesjordan/?_rdc=1&_rdc

12 مدير البحث الجنائي، وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، جراسا.

https://www.facebook.com/cybercrimesjordan/?_rdc=1&_rdc

13 بحسب الدكتور المحامي صدام أبو عزام، المدير التنفيذي لمنظمة محامون بلا حدود، تعني: "إسناد مادة معينة للشخص مثل: أنت سارق، أنت مختلس....".

14 أبو عزام، صدام، مرجع سابق، تعني: "توجيه عبارات أو كلمات من قبيل لبيب أو الشتم لشخص آخر".

15 أبو عزام، صدام، مرجع سابق، تعني: "أي ذم أو قذف يقع بصورة وجاهية وعلنية".

فئة الشباب والمراهقين للتمتع الإلكتروني¹⁶. كما أشارت دراسة أخرى أجرتها جمعية معهد تضامن النساء الأردني إلى أن برلمانية واحدة من كل 3 برلمانيات تعرضن للعنف أفادت بأنهنّ تعرضن له على وسائل التواصل الاجتماعي بالدرجة الأولى وبنسبة (32%) مقارنة مع الطرق الأخرى، كما بينت أن (77.8%) منهن أقدمن على تقديم شكوى أو بلاغ، وتصدر الأصدقاء والعائلة (34.7%) الجهة التي اشتكين لها، تلاها المراكز الأمنية (الشرطة) وبنسبة (31.7%)، والقضاء (15%) وأخرها كان الإعلام (5.4%). فيما لم تشككي أو تبلغ أبداً ما نسبته (22.1%) منهن، كما أشار المعهد إلى أن (28%) من النساء اللواتي تعرضن للعنف الإلكتروني قد أرغمن على التقليل عمداً من ظهورهنّ على الشبكة¹⁷.

وتُظهر إحصائيات وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية البحث الجنائي في مديرية الأمن العام ازدياداً هائلاً في أعداد الجرائم الإلكترونية المُبلغ عنها في كلِّ عام، بحيث سجلت قضايا الجرائم الإلكترونية في الأردن خلال عام 2020 أكثر من 9 آلاف و500 قضية، في حين سُجلت 7 آلاف و500 قضية عام 2019،¹⁸ ليُشير ذلك إلى ارتفاع الجرائم الإلكترونية خلال جائحة كوفيد – 2019.

وتعتقد وحدة الجرائم الإلكترونية أن عدد الجرائم التي لا تصل إليهم كبير نسبياً، نتيجة للطبيعة الحساسة لهذه المواضيع؛ مما يعيق قيام النساء بالتبليغ في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى الجهل في إمكانية توافر الحماية القانونية لهم إذا ما تقدموا بالشكوى لدى الجهات المختصة¹⁹.

4 مناقشة النتائج

بعد تحليل المعلومات والبيانات من مصادرها الأولية والثانوية، توصلت الورقة إلى أن جائحة كوفيد-19 ساهمت بارتفاع حالات العنف الإلكتروني ضد النساء؛ وذلك بسبب طبيعة التغيرات التي اقتضتها الجائحة في شتى مناحي الحياة وما رافق ذلك من تحول الكثير من الأعمال والمهام إلى الشكل الإلكتروني، بالإضافة إلى ما خلّفته الجائحة من أوقات الفراغ لدى البعض خلال فترة الحجر المنزلي؛ بدورها زادت من نسبة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتزداد فرصة احتمالية حدوث ظاهرة العنف الإلكتروني.

كما أظهرت النتائج ما يلي:

16 جائحة التمتع الإلكتروني في الأردن تطرق أبواب المحاكم، independent عربية. 2020.

<https://www.independentarabia.com/node/171651>

17 الجرائم الإلكترونية أرغمت العديد من النساء على التقليل عمداً من ظهورهن على شبكة الإنترنت، تضامن النساء الأردني

<http://haqqi.info/ar/haqqi/media/sigi-cybercrimes-has-forced-many-women-deliberately-reduce-their-online-appearance>

18 الأردن.. دوريات إلكترونية لملاحقة حسابات المُسيئين، الجزيرة. 2021.

<https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2021/7/2>الأردن-دوريات-إلكترونية-لإلقاء-القبض

19 الجرائم الإلكترونية، مركز العدل للمساعدة القانونية.

<https://www.jcla-org.com/ar/subcategory/cyber-crimes>

4.1 واقع العنف الإلكتروني عبر الفيس بوك اتجاه النساء

تزامن ظهور العنف الإلكتروني مع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنه لا يوجد تعريف جامع وشامل للعنف الإلكتروني، إنما استقر الاجتهاد القضائي والقانوني على أنه: " أي سلوك من شأنه أن يلحق ضرراً أو اساءة على حق أي شخص سواء في الخصوصية أو في حرية الرأي والتعبير أو أي سلوك من شأنه أن يهدد حياة الأشخاص أو يشكل ابتزازاً لهم يعتبر من قبيل العنف الإلكتروني. وعليه، فإن أشكال العنف الإلكتروني متطورة متجددة وفقاً لاستخدام هذه الوسائل".

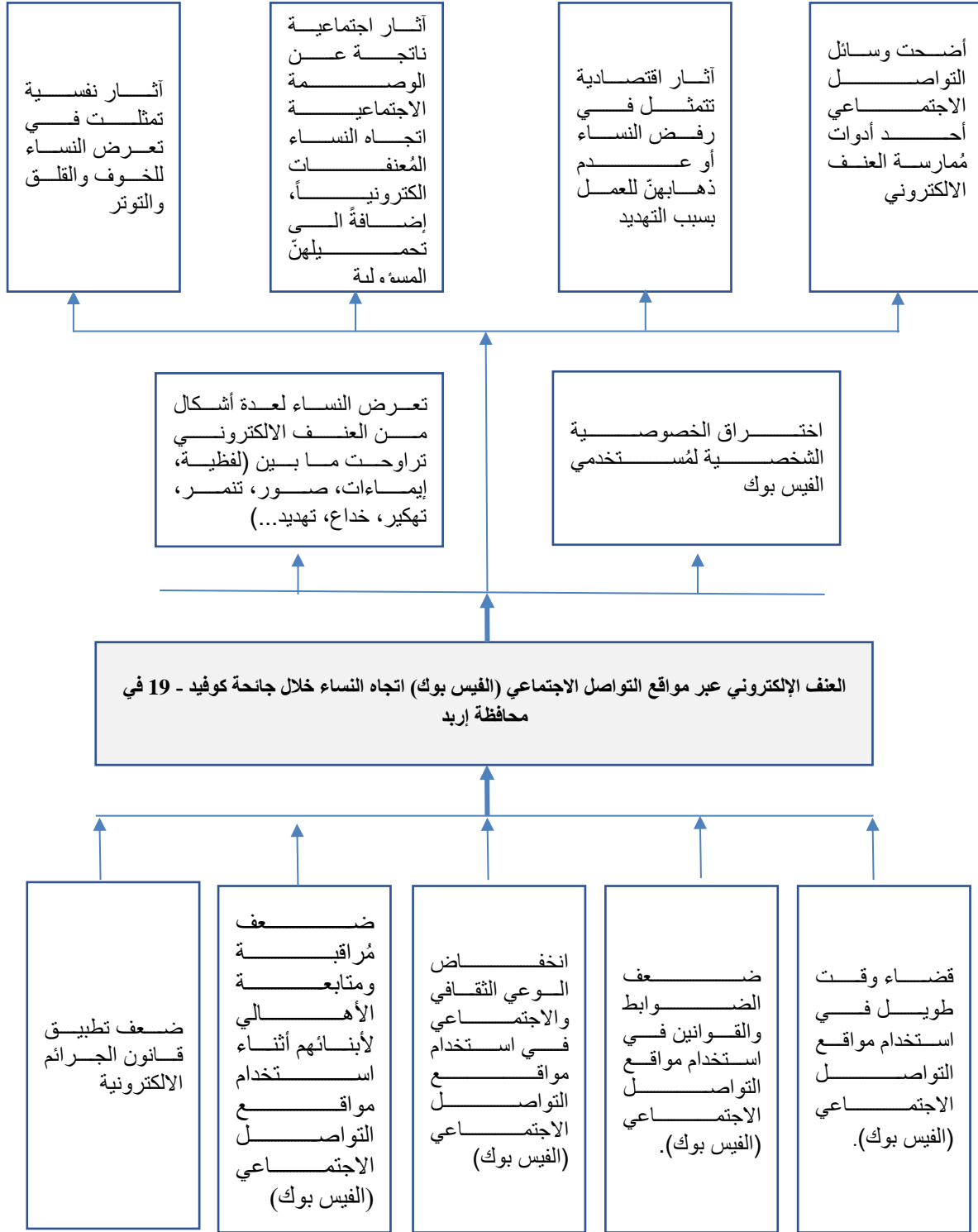
من أكثر أشكال العنف الإلكتروني شيوعاً ما يلي:

- استخدام اسم وهمي غير الاسم الحقيقي للشخص.
- طلب الصور بطريقة غير مشروعة واستخدامها بطرق غير مشروعة.
- تسجيلات صوتية بطريقة غير مشروعة.
- الاحتيال على النساء من خلال الوعد بالزواج والحصول على أموال.
- سرقة البيانات والملفات الشخصية والبريد الإلكتروني.
- التهديد بنشر البيانات الخاصة لأغراض الاستغلال الجنسي.
- سرقة المعلومات البنكية.
- التشهير والذم والقذح والتحقير.
- رسائل عنف لفظية.
- رسائل عنف إيمائية.
- الاستغلال الاقتصادي والخداع بأعمال دون أجر.
- التعليق على المنشورات الشخصية للنساء بطريقة غير لبقة تتضمن تعليقات مؤذية سلبية نافذة محبطة.
- نشر الإشاعات.
- تهكير الحسابات.

وللعنف الإلكتروني العديد من الآثار، تتمثل بما يلي:

- الأثر الاجتماعي: ويتمثل بالصورة النمطية المجتمعية السلبية التي تتشكل نحو سمعة النساء عند التعرض لأي شكل من أشكال العنف الإلكتروني وما يترتب على ذلك من نتائج قصيرة وطويلة المدى.
- الأثر الاقتصادي: ويتمثل بالتكلفة المالية المرتفعة المترتبة على جملة التنقلات التي تحتاجها المُعنفَة إلكترونياً أثناء عملية التنقل بين الجهات المختصة لتقديم الشكوى، وكذلك احتمالية ترك النساء اللواتي تعرضن للعنف الإلكتروني لعملهن؛ بسبب الوصمة الاجتماعية.
- الأثر النفسي: ويتمثل بالضغوطات النفسية والاضطرابات النفسية بالإضافة لمشاعر القلق والتوتر والخوف التي تمر بها النساء عند تعرضهن للعنف الإلكتروني.

4.2 شجرة المشكلات²⁰



²⁰ منهجية لتحديد المشكلة وأسبابها وآثارها، حيث الجذع هو المشكلة الرئيسية، وتمثل الجذور أسباب المشكلة الأساسية في حين تمثل الفروع آثاره".
<https://sswm.info/ar/taxonomy/term/2647/problem-tree-analysis>

4.3 أسباب ممارسة العنف الإلكتروني عبر الفييس بوك اتجاه النساء خلال جائحة كوفيد – 19:

1- قضاء وقت كبير في استخدام الفييس بوك

منذ بداية الجائحة ولغاية يومنا هذا لا يزال العالم يعاني من الجائحة وأثارها، ومع إجراءات الحظر والالتزام بعدم الخروج من المنازل أضحت وسائل التواصل الاجتماعي وتحديدًا الفييس بوك مُتنفّساً لتواصل الأشخاص بين بعضهم البعض، ولم يقتصر استخدامه للتفاعل ومشاركة المستجدات بل أضحى أيضاً وسيلة للدراسة والتعلم والعمل عن بعد.

ما سبق يعد إيجابياً على الصعيد الصحي في تجنب انتشار الوباء، ولكن من الناحية أخرى برزت قضايا سلبية خلفتها الجائحة عبر الاستخدام المفرط للفييس بوك، من خلال قيام بعض الأفراد بتفريغ الطاقة السلبية الناتجة من الحجر المنزلي أثناء الجائحة على الفئات الأقل معرفةً بالطريقة السليمة في استخدامه، وبالتالي تعرضهنّ لأشكال عنف إلكترونية متنوعة، مثل: التنمر الإلكتروني واحتيال وابتزاز وسرقة بيانات؛ إما لتحقيق دوافع شخصية أو لاستغلال النساء وممارسة السلطة الذكورية عليهنّ.

2 . ضعف الضوابط والقوانين التي تنظم استخدام الفييس بوك

مع انتشار شبكات التواصل الاجتماعي وثورة المسارعة في أن نكون جزءاً من هذا العالم الافتراضي، أصبح العالم يحتوي على عدد هائل من المُستخدمين للفييس بوك؛ لتستوجب الحاجة إلى وضع ضوابط وقوانين في استخدامه من قبل الدول؛ لمعرفة تجاوزات المخالفين ومحاسبتهم. لتؤكد على ذلك أحد المُشاركات والمتأثرات بالعنف الإلكتروني عبر الفييس بوك قائلةً: " ضوابط الاستخدام في الفييس بوك غير كافية لوقف المُعتف عن العنف الذي يمارسه؛ لأغراض انتقامية أو للتعدي على المساحات الآمنة للمستخدمين، حيث يتوجب في هذه الحالة برفع مستوى الضوابط وتشيدها وتشريع قوانين جديدة تكون صارمة رادعة للمُعتفين".

3 . انخفاض الوعي الثقافي والتكنولوجي في استخدام الفييس بوك

يُساهم الوعي المجتمعي والتكنولوجي بوسائل الحماية التكنولوجية بالإضافة إلى الوعي بوجود جهات ومؤسسات متخصصة بالجرائم الإلكترونية في الحد من قضية العنف الإلكتروني. فأغلبية النساء اللواتي يتعرضن للعنف الإلكتروني عبر الفييس بوك يمتنعن عن البوح بما يتعرضن له؛ خوفاً من المجتمع والصورة النمطية التي سترسم إزائهنّ، أو الخوف من المُعتدي نفسه في مشاركة ما سرقة من بيانات ومعلومات خاصة عن حياتهنّ والعمل على نشرها.

في الغالب، تبدأ حالات العنف الإلكتروني اتجاه النساء عبر الفييس بوك كنتيجة لانخفاض الوعي الثقافي والتكنولوجي في الطريقة السليمة لاستخدامه ووسائل حماية الخصوصية، بالإضافة إلى الصعوبة في آلية الشكوى ومُتابعها، فأكدت

المشاركات في الجلسة النقاشية إلى " صعوبة إجراءات متابعة الشكوى بعد تقديمها، يدفعهنّ إلى إسقاط القضية؛ لخوفهنّ من الوصمة الاجتماعية بسبب تكرار ذهابهنّ للجهات المتخصصة".

4.4 الآثار الناتجة عن ممارسة العنف الإلكتروني عبر الفيس بوك على النساء خلال جائحة كوفيد – 19:

1 - اختراق الخصوصية الشخصية للنساء

يبدأ اختراق الخصوصية والمساحة الآمنة بمجرد إضافة النساء لأشخاص دون المعرفة المسبقة بهم أو من خلال وسائل اختراق الحساب، بحيث يبدأ المُعَيَّف بالدخول لحياة النساء والتعرف على آرائهن ووجهات نظرهن وما يُفضّلنه وما لا يُفضّلنه من خلال مشاركتهنّ لهذه التفاصيل من حياتهنّ الخاصة، أو من خلال التواصل المباشر لبعض التطبيقات كالمحادثات الجانبية بما يسمى "تطبيقات المحادثة"؛ ليتكمن بسهولة في الوصول إلى قائمة الأصدقاء، ليتبع ذلك فيما بعد التهديد. فأغلب المشاركات لم يمتلكنّ الإدراك الواعي لكيفية التعامل مع المُعَيَّف ومنعه من اختراق خصوصياتهنّ.

2- الآثار الاقتصادية:

تتمثل في زيادة البطالة بين النساء بخروجهنّ من العمل؛ كنتيجة لتعرضهنّ للوصم الثقافي الاجتماعي، بالإضافة إلى طلب المُعَيَّف لمبالغ مالية كبيرة مقابل عدم نشر الصور والمعلومات الخاصة بهنّ.

3- الآثار الاجتماعية:

تتمثل في الصورة النمطية السلبية المرسومة نحوهنّ، وتعرضهنّ لِلُوم في أنهنّ السبب في تعرضهنّ لمثل هذا العنف.

4- الآثار النفسية:

تتمثل بعيش النساء في حالة من الضغط النفسي وشعورهنّ بالتوتر والخوف والقلق من استخدام هذه المواقع.

5 الخيارات والبدائل

بناءً على تحليل الوضع الحالي لظاهرة العنف الإلكتروني عبر الفيس بوك على النساء وتحديدًا خلال الأزمات مثل: جائحة كوفيد – 19، تم اقتراح عدد من السياسات العامّة؛ لتساهم في التخفيف من ظاهرة العنف الإلكتروني بشكلٍ عام ومن حدة آثاره على النساء بشكلٍ خاص، بالإضافة إلى تحسين أوضاع النساء خلال الأزمات، متمثلةً بالآتي:

أولاً: سياسة عامة لرفع الوعي المجتمعي حول ظاهرة العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء خلال الجائحة.

الهدف: زيادة وعي المجتمع المحلي بظاهرة العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء.

البرامج:

- تنفيذ برامج توعوية من قبل وزارة الإعلام لكافة فئات المجتمع حول مخاطر المترتبة ممارسة العنف الإلكتروني.
- تنفيذ حملات إعلامية بكافة وسائل الإعلام المختلفة (المكتوبة والمسموعة والمرئية)؛ لتسليط الضوء على خطورة وأثار العنف الإلكتروني تجاه النساء.
- تنفيذ ورشات تدريبية متخصصة حول تأمين الخصوصية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية ووحدة الجرائم الإلكترونية.

مزايا وفرص السياسة:

- الإسهام في تعزيز الاستخدام الآمن من قبل أكبر شريحة من المجتمع لوسائل التواصل المجتمعي.
- تقليل اللجوء إلى التدابير القضائية المترتبة على الاستخدام غير الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي.
- سرعة اكتشاف المُعْتَفِين بمواقع التواصل الاجتماعي.
- الإسهام في تشجيع المواطنين على اتباع الطرق القانونية في التبليغ عن قضايا العنف الإلكتروني.

تحديات تطبيق السياسة:

- صعوبة تقبل المجتمع للانخراط في برامج وحملات التوعية فيما يتعلق بالعنف الإلكتروني.
- الفترة الزمنية الطويلة لإحداث التغيير في ثقافة المجتمع للاستخدام الآمن في مواقع التواصل الاجتماعي.
- الجهود المكثفة اللازمة للحشد المجتمعي لضمان فعالية هذه البرامج. الكلف المالية اللازمة لتنفيذ الحملات.

ثانياً: سياسة عامة لتعزيز وتطوير الإطار القانوني المُنظَّم لظاهرة العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء.

الهدف: اعتماد أطر تشريعية سياسية شاملة للتصدي لظاهرة العنف الإلكتروني ضد النساء.

البرامج:

- على تطوير التشريعات بما يجرم كافة أشكال العنف الإلكتروني ضد النساء من قبل مجلس النواب.
- مراجعة العقوبات الخاصة بالاستخدام غير الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي من قبل مجلس النواب، وتشديد العقوبات الخاصة بها ولا سيما ظاهرة العنف الإلكتروني تجاه النساء.
- بتطوير التشريعات ذات العلاقة بالعنف الإلكتروني من قبل مجلس النواب بما يضمن الحفاظ على سرية المبلغين والشهود والخبراء.
- زيادة المحتوى الإلكتروني الخاص بالقوانين الخاصة بالجرائم الإلكترونية بالتعاون والتنسيق بين وزارة الإعلام ووحدة الجرائم الإلكترونية.

فرص ومزايا السياسة:

- تحقيق الردع العام والخاص لمرتكبي جرائم العنف الإلكتروني.

- الإسهام في التخفيف من الصورة النمطية حول رفض التبليغ عن قضايا العنف الإلكتروني.
- تساعد في ضمان السبل والطرق الوقائية من جرائم العنف الإلكتروني.
- إمكانية التشبيك والشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والشبكات النسوية على المستوى المحلي والإقليمي.

تحديات تطبيق السياسة:

- الفترة الزمنية اللازمة لتعديل التشريعات وفق الإطار الدستوري.
- الحاجة إلى توفير كوادر متخصصة للتعامل مع قضايا العنف الإلكتروني.

ثالثاً: سياسة عامة لتعزيز التدابير المؤسسية والإدارية الخاصة بالعنف الإلكتروني الموجه ضد النساء.

الهدف: إيجاد مؤسسات وطنية قادرة على مواجهة أشكال العنف الإلكتروني ضد النساء.

البرامج:

- توفير مجموعة من القنوات الآمنة من قبل المؤسسات المعنية بشؤون النساء والمنظمات الدولية، مثل: (منصات رقمية، خط ساخن)؛ لمتابعة شكاوى العنف الإلكتروني ضد النساء والإعلان عنها.
- مراجعة الخطط والسياسات العامة التي تُعنى بالفضاء الرقمي والتركيز البحثي على ظاهرة العنف الإلكتروني ضد النساء من قبل المراكز البحثية والمعاهد التي تُعنى بقضايا النساء.
- تنفيذ حملات محلية من قبل المجالس المحلية في المحافظات للتوعية بالعقوبات الخاصة بمرتكبي جرائم العنف الإلكتروني ضد النساء، والجهات التي يمكن اللجوء إليها في حال تعرض النساء للعنف الإلكتروني.
- على وحدة الجرائم الإلكترونية تبني أدلة إجراءات قياسية لتبسيط كافة الإجراءات المتعلقة بالعنف الإلكتروني لدى كافة الجهات القضائية.

مزايا وفرص السياسة:

- تسهيل الإجراءات لدى كافة المؤسسات ذات العلاقة بالتعامل مع قضايا العنف الإلكتروني.
- استجابات مؤسسية ذات كفاءة عالية في التعامل مع قضايا العنف.
- توحيد المرجعيات وتكامل العمل المؤسسي من كافة الأطراف ذات العلاقة بالعنف الإلكتروني.

تحديات تطبيق السياسة:

- التكلفة المالية والكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج.
- الفترة الزمنية اللازمة في تنسيق الجهود وتوحيد المرجعيات بين المؤسسات ذات العلاقة في العنف الإلكتروني.

رابعاً: سياسة عامة لإدراج النساء في خطط إدارة الأزمات والطوارئ

الهدف: التخفيف من جدة الجرائم الالكترونية المُرتكبة ضد النساء خلال الأزمات.

البرامج:

- إدماج النساء في اللجان الوطنية الخاصة بإدارة الأزمات من قبل مجلس النواب.
- على المؤسسات المعنية بشؤون النساء القيام بتقييم ومتابعة منظومة الشكاوى والاستجابة المتعلقة بقضايا النساء.
- على المنظمات الدولية تنفيذ ببرامج دعم نفسي واجتماعي لضحايا العنف الإلكتروني من خلال الشراكة بين الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين لتعزيز الصحة النفسية للنساء اللواتي تعرضن للعنف.
- على وزارة التنمية الاجتماعية والمنظمات الدولية أن تقوم بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والشبكات النسوية في خطط إدارة الأزمات.

مزايا وفرص السياسة:

- إيجاد خطط أزمات مُراعية لقضايا العنف الإلكتروني تجاه النساء. الحد من الآثار السلبية للأزمات الإنسانية.
- تعزيز برامج شراكة حقيقية بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والشبكات النسوية.

تحديات تطبيق السياسة:

- ضعف جاهزية المؤسسات الرسمية لإدماج قضايا العنف الإلكتروني في خطط الأزمات.
- صعوبة تطوير برامج شراكات مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الخطط والأزمات.
- غالباً ما تُبنى خطط الأزمات على فكرة الأمن الصلب ولا تأخذ بعين الاعتبار التدابير الوقائية.

تهدف الورقة إلى التحسين من واقع النساء والتخفيف من وطأة الأزمات عليهن، جائحة كوفيد – 19 نموذجاً. لذلك، استند الفريق البحثي على الميزان المعياري المتمثل في تحليل المزايا والفرص والتحديات في تطبيق كل سياسة على حده، واستناداً إلى تحليل نتائج مجموعة من المصادر الثانوية بالإضافة إلى المقابلات المعمقة والجلسة النقاشية ونتائج الاستبيان الإلكتروني. وبالتالي البدائل المُتلى للورقة هي تبني:

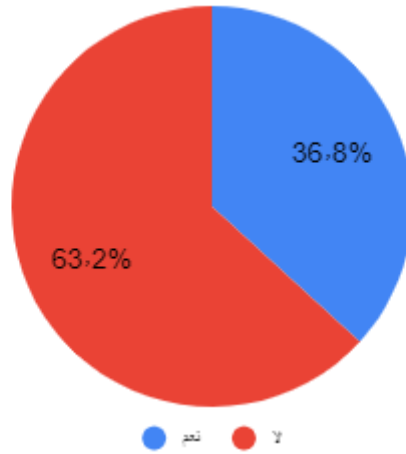
- 1 - سياسة عامة لرفع الوعي المجتمعي حول ظاهرة العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء خلال الجائحة.
- 2 - سياسة عامة لتعزيز التدابير المؤسسية والإدارية الخاصة بالعنف الإلكتروني الموجه ضد النساء.

فإذا وضعت الجهات المختصة جهودها في التحسين من وضع النساء خلال الأزمات والتشديد وإحكام الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، سينعكس ذلك بشكل ملاحظ على تحسين أوضاع النساء خلال الأزمات والتخفيف من ظاهرة العنف الإلكتروني وأثاره على النساء، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة متمثلاً بالهدف رقم 5 متمثلاً في المساواة بين الجنسين، والهدف رقم 17 متمثلاً في عقد شراكات لتحقيق الأهداف.

6 الملحق

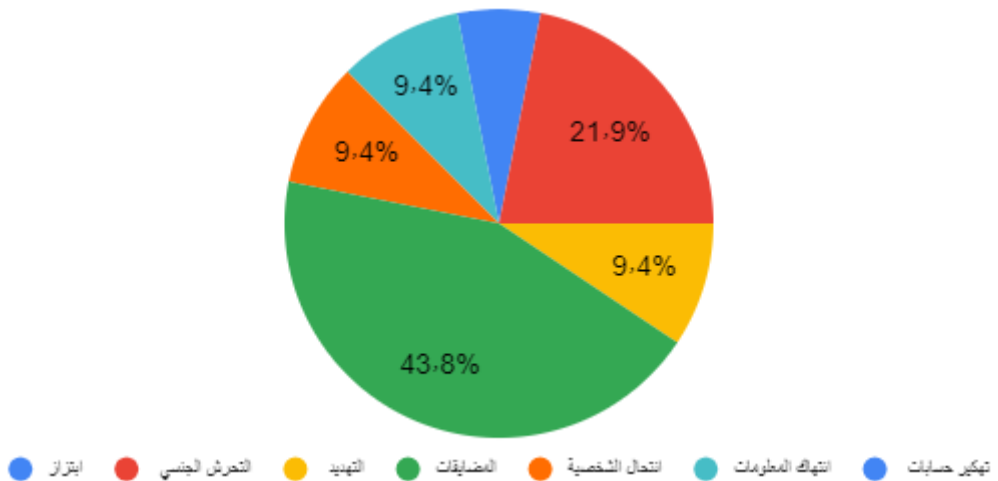
تم نشر استبيان: "العنف الإلكتروني اتجاه النساء عبر مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة إربد" خلال الفترة الزمنية الواقعة من 2021-7-6 إلى 2021-8-16، والعينة المستهدفة هي شريحة من النساء من محافظة إربد والبالغ عددهن 87 مُستجيبة، تالياً النتائج:

- نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف الإلكتروني خلال جائحة كوفيد - 19



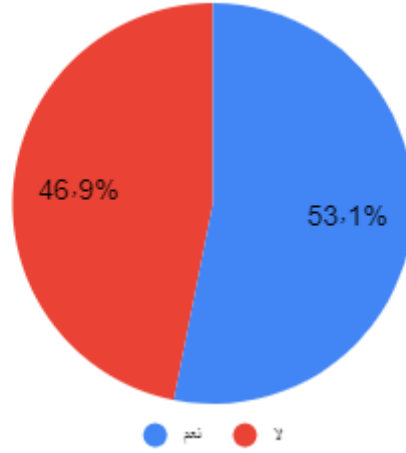
يوضح الشكل السابق أن نسبة 36.8% من النساء المشاركات في الاستبيان قد أُجبن بأنهن قد تعرضن للعنف الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي خلال جائحة كوفيد - 19.

- شكل العنف الإلكتروني الذي تعرضت له النساء خلال جائحة كوفيد- 19



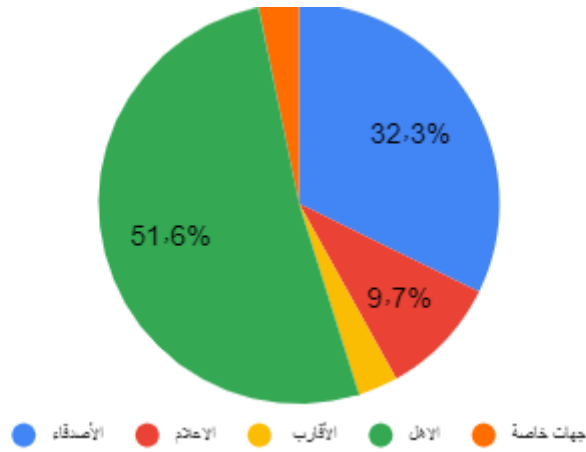
يوضح الشكل السابق بالنسبة للنساء اللواتي أُشرن أنهن قد تعرضن للعنف الإلكتروني أن النسبة الأعلى منهن قد تعرضن للعنف على شكل مضايقات، يليها التحرش الجنسي.

- المعرفة بوجود الجهات الحكومية والمُختصة بالعنف الإلكتروني



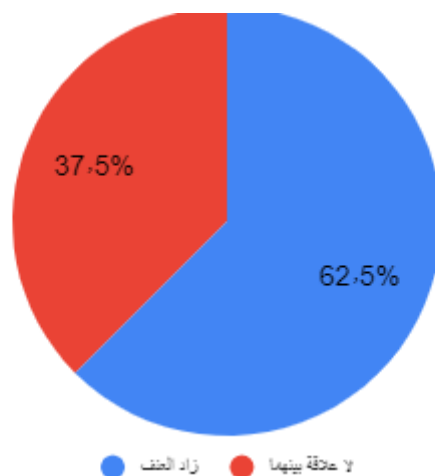
يوضح الشكل السابق أن نسبة 53.1% من النساء لا يملكن المعرفة بالجهات الحكومية والمُختصة ذات العلاقة بالعنف الإلكتروني في محافظة إربد.

- الجهات البديلة التي تلجأ إليها النساء عند التعرض للعنف الإلكتروني خلال جائحة كوفيد-19 في محافظة إربد



يوضح الشكل السابق أن نسبة 51.6% من النساء يتجهن للأهل عند التعرض للعنف الإلكتروني.

- العلاقة بين جائحة كوفيد-19 وظاهرة العنف الإلكتروني



يوضح الشكل السابق أن نسبة 37.5% من النساء أكدن أن هناك علاقة بين جائحة كوفيد-19 وارتفاع العنف الإلكتروني.



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org